الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

باردو في

عـــــدد

جدول إحالة مشاريع قوانين

المرجع		المشروع	الإحالة على اللجان
العدد	الإحالة		
58	بتاريخ 2013/11/13	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على تبادل المذكرات المبرم فى 12 جوان 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة اليابان ورسالة ضمان الدولة المبرمة فى 14 أوت 2013 والمتعلقة باتفاقية القرض المبرمة فى 21 جوان 2013 بين الديوان الوطنى للتطهير والوكالة اليابانية للتعاون الدولي للمساهمة فى تمويل مشروع "تحسين البيئة المائية بالمناطق الداخلية" * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.	اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية - لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية -لجنة البنية الأساسية والبيئة. فى الجوانب الداخلة فى اختصاصها وتعدّ كل منها تقريرا كتابيا فى الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.
59	بتاريخ 2013/11/13	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على الملحق عدد 3 المنقح للاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التى تعرف برخصة "مدنين" المتأتى منها إمتياز إستغلال "الفرانيق". * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الصناعة.	اللجان المتعهدة: *لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. فى الجوانب الداخلة فى اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا فى الغرض تحيله على لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.
60	بتاريخ 2013/11/13	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على الملحق عدد 4 المنقح للاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التى تعرف برخصة "دوز" المتأتى منها إمتياز إستغلال "باقل". تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الصناعة.	اللجان المتعهدة: *لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. فى الجوانب الداخلة فى اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا فى الغرض تحيله على لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
●-●
خلية العلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

OH/16836

جدول الوثائق الموجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العدد الترتيبي	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
01	-رسالة إحالة ممضاة من طرف السيد رئيس الحكومة موجهة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي.		للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع العلم أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة الصناعة.
02	-مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على الملحق عدد3 المنقح للاتفاقية الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "مدنين" المتأتي منها امتياز استغلال "الفرانيق".		
03	-شرح الأسباب		
04	-نسخة من الملحق		

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

2013/59

الواردات عـــــــدد

11 نوفمبر 2013

المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

تونس، في 8 نوفمبر 2013

الوزير لدى رئيس الحكومة

الوزير لدى رئيس الحكومة

الإمضاء: نورالدين البحيري

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في 07 نوفمبر 2013

من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا **مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على الملحق عدد 3 المنقح للاتفاقية الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "مدنين" المتأتي منها امتياز استغلال "الفرانيق".**

فالرجاء منكم التفضّل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

علي لعريض

2013 / 59

الواردات عـــــــــدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

مشروع قـــانـــــون 2013 / 59

يتعلّق بالمصادقة على الملحق عدد3 المنقّح للاتفاقية وملحقاتها الخاصّة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "مدنين" المتأتي منها إمتياز إستغلال "الفرانيق".

فصل وحيد : تتمّ المصادقة على الملحق عـدد 3 المنقـح للاتّفاقيـة الخاصّة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "مدنين" و ملحقاتـها المصاحب لهذا القانون والممضى بتونـس فـي 8 مارس 2013 بين الدولة التونسية من جهة وشركة "برنكو تونس كمباني المحدودة" والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من جهة أخرى .

2013 / 59
الواردات عـــــــدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013 / 59
الواردات عـــــــدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

شـــــرح الأسـباب

2013 / 59

يهدف مشروع هذا القانون إلى المصادقة على الملحق عدد3 للإتفاقية الخاصة برخصة البحث عن المحروقات المسماة "مدنين" والمتعلق بتنقيح الفصل الثالث عشر من كراس الشروط التابع للرخصة المذكورة، و ذلك بضبط برنامج الأشغال التطويري الإضافي المزمع إنجازه على إمتياز إستغلال "الفرانيق" المتأتي من رخصة البحث "مدنين". كما يهدف مشروع القانون المذكور إلى التنصيص على التمديد بـ15سنة في مدة صلوحية إمتياز الإستغلال المذكور.

و تجدر الإشارة إلى أن إمتياز إستغلال المواد المعدنية من المجموعة الثانية "الفرانيق" أسند بمقتضى قرار وزير الإقتصاد الوطني المؤرخ في 24 ماي 1983 لمدة خمسون سنة تنتهي في 2034 و هو متأتي من رخصة التفتيش المسماة "مدنين" المصادق عليها بالقانون عدد 30 لسنة 1972 المؤرخ في 27 أفريل 1972.

وتتمتع بالإمتياز المشار إليه أعلاه حاليا الشركة الفرنسية الجنسية "برنكو" التي مارست خلال سنة 1990 خيار التمتع بأحكام المرسوم عدد9 لسنة 1985 المنقح بالقانون عدد9 لسنة 1987 المؤرخ في 6 مارس 1987 وذلك بمقتضى ملحق للاتفاقية المشار إليها أعلاه. وقد تمت المصادقة على الملحق المذكور بمقتضى القانون عدد59 لسنة 1990 المؤرخ في 18 جوان 1990 الذي تم نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في 22 جوان 1990.

وقد إنجر عن ممارسة خيار التمتع بأحكام المرسوم المشار إليه أعلاه التخفيض في مدة صلوحية الإمتياز من خمسين سنة إلى ثلاثين سنة ابتداء من نشر قانون المصادقة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية أي إبتداء من 22 جوان 1990 وذلك طبقا للفصل 6 من الملحق حيث ينص على دخول الملحق حيز التنفيذ ابتداء من نشر قانون المصادقة عليه بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 1996 قدمت شركة "برنكو" خطة تطوير لحقلي "الفرانيق" و"باقل" المسند لها أيضا قصد إستغلال وإنتاج الغاز . ويبلغ حاليا معدل إنتاج يومي من الغاز لكلا الحقلين حاليا بحوالي 750 ألف متر مكعب يتم تسويقه إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز و1500 برميل يومي من المكثفات. وبتاريخ 21 سبتمبر 2011 تقدمت الشركة الفرنسية "برنكو" بمطلب قصد التمديد بـخمسة عشرة (15) سنة في مدة صلوحية إمتياز إستغلال "الفرانيق" إبتداء من 22 جوان 2020 إلى غاية 21 جوان 2035.

ويتمثل برنامج الأشغال التطويري المزمع إنجازه خلال مدة التمديد على إمتياز "الفرانيق" فيما يلي :

- برنامج مؤكد بكلفة 19 مليون دولار لإنجاز مسحا زلزاليا ثلاثي الأبعاد وإعداد دراسات لمعرفة حركة المكمن وتطور إنتاجية الآبار،
- برنامج غير مؤكد يتمثل في حفر بئرا أو أكثر يتم تحديد موقعها وأهدافها لاحقا بتكلفة تقديرية بحوالي 20 مليون دولار.

و حتى تتمكن شركة "برنكو" من المحافظة على إنتظام و إستقرار إنتاج الحقل و إن أمكن الترفيع فيه عند إنجاز الأشغال المشار إليها أعلاه و لتمكين المشغل من إسترجاع المصاريف المخصصة لإنجازها فقد أبدت اللجنة الإستشارية للمحروقات خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 6 و 8 و 13 أكتوبر 2012 رأيها بالموافقة على التمديد بخمسة عشرة سنة في مدة صلوحية إمتياز الإستغلال "الفرانيق" من 22 جوان 2020 إلى غاية 21 جوان 2035. وسيتم التمديد بمقتضى قانون.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.

وزير الصناعة

الإمضاء: مهدي جمعة